شركة السودة .. كذبة أخرى لبن سلمان والسعودية تسعى لقروض جديدة

التغيير

تسعى المملكة لقروض مالية دولية جديدة بهدف تغطية العجز المالي في صناديقها ومشاريعها التي تضررت جراء سياسيات محمد بن سلمان.

وبينما يبحث صندوق الاستثمارات الحصول على قروض مالية جديدة، خرج محمد بن سلمان ليكذب على شعبه.

وزعم بن سلمان إطلاقه شركة "السودة" للتطوير، في خطوة مهمة لتطوير قطاع السياحة في بلاده.

وبحسب وكالة الأنباء الرسمية "واس"، فقد تم إطلاق الشركة باستثمار بقيمة 11 مليار ريال (نحو 3 مليارات دولار).

ولفتت الوكالة إلى أن الشركة مملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة، وتهدف للاستثمار في البنية التحتية وتطوير قطاعي السياحة والترفيه.

وستعمل الشركة على "تطوير منطقة المشروع التي تشمل السودة (قرية سياحية في منطقة عسير جنوب غربي المملكة) وأجزاء من محافظة رجال ألمع.

لتصبح وجهة سياحية جبلية فاخرة تتميز بثقافتها الأصيلة، وتراثها الفريد وطبيعتها الساحرة، وتقديم خيارات سكنية وترفيهية متنوعة".

وبالشراكة مع المستثمرين والقطاعين العام والخاص، ستعمل الشركة على تطوير 2700 غرفة فندقية، و1300 وحدة سكنية.

وتطوير القطاعين السياحي والترفيهي بأكثر من 30 مشروعا نوعيا، وإيجاد 8000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة بحلول عام 2030.

وفي السياق، قالت وكالة "بلومبرج" إن المملكة لجأت للشهر الثاني على التوالي إلى الاقتراض عبر طرح سندات دولية مقومة باليورو بدلا من الدولار.

وذكرت الوكالة أن الخطوة تهدف للاستفادة من تكاليف الاقتراض المنخفضة للغاية والمساعدة في تقليل اعتمادها على الديون الدولارية.

ونقلت الوكالة عن مصدر مطلع قوله إن المملكة تخطط لصفقة من جزأين، لأجل 3 سنوات و9 سنوات، لتسويق ديونها المقومة باليورو.

وجمعت المملكة بالفعل 5 مليارات دولار من طرح سندات مكونة من جزأين الشهر الماضي، ويبدو أن انخفاض العائد (الفائدة المدفوعة على أصل الدين) على سندات اليورو يشجعها لاقتراض المزيد.

ووفق "بلومبرج" اختارت المملكة مصارف "بي إن بي باريبا" و"جولدمان ساكس" و"إتش إس بي سي" كمنسقين عالميين للصفقة، إلى جانب "سيتي جروب"، و"جيه بي مورجان"، و"ستاندرد تشارترد"، و"سامبا كابيتال" كمديري اكتتاب مشتركين تولوا مهمة تنظيم دعوة المستثمرين العالميين.

يأتي البيع المحتمل للسندات، في وقت أدى فيه انتعاش أسعار خام "برنت" إلى تخفيف الضغوط المالية في المنطقة. وفيما لا يزال سعر النفط يقبع عند مستوى أقل مما تحتاجه معظم اقتصادات الخليج لموازنة ميزانياتها، لكنه وصل إلى أعلى مستوياته منذ 13 شهرا.

وقال "ريتشارد بريجز"، مدير الأموال بشركة "AG Holdings GAM" في لندن: "من المحتمل أن تكون العوائد على هذه السندات منخفضة، أقل من 1%، ومن المنطقي بالنسبة لهم محاولة تنويع تمويلهم قليلا".

وتلجأ المملكة للسندات المقومة باليورو للمرة الثانية فقط منذ يوليو/تموز 2019، عندما باعت 3 مليارات يورو (3.4 مليار دولار) من السندات، بعدما تلقت طلبات لمنحها أكثر من 14.5 مليار يورو.